الفصل الثالث

مناهج البحث فى العلاقات الدولية

١ - المنهج التاريخى

هو أقدم المناهج المعتمدة فى دراسة العلاقات الدولية من جانب الجامعات البريطانية وقد ساد هذا المنهج عندما كانت أوربا محورا للسياسة العالمية وتاريخها القلب النابض للتاريخ العالمى بأسره وبذلك يعد المنهج التاريخى أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول باعتبار أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق فى تفهم الاحداث التاريخية أمراً ضروريا لإستيعاب الملابسات التى تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد من وجهة دعاة المنهج التاريخى من بين القوى الرئيسية التى تتحكم فى الاتجاهات السياسية للدول . ولا شك أن التاريخ الدبلوماسى يشارك علم العلاقات الدولية مجاله . (اى علاقات ما بين الدول) وذلك بفارق خطير ، يتمثل فى أن التاريخ الدبلوماسى يتناول تاريخ أحداث العلاقات الدوليـــة ، تبعا لما يتسم به هذا العلم من ارتباط بالوقائع فهو يبدأ من أحداثه بل وهنا تكمن نقطة انطلاق هذا العلم نحو موضوعيته ولهذا الاقتراب يميل بعد التاريخيين الى القول بأن علم العلاقات الدولية ليس الا التاريخ المعاصر لعلاقات الدول ؟ ومن ثم يعتبر فرعا من فروع المعارف التاريخية ، غير أن فى وجهة النظر هذه اغفال للخاصية الرئيسية لعلم العلاقات الدولية ، وتتمثل هذه الخاصية

فى أن علم العلاقات الدولية علم تجريبى موضوعه الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية ومن ثم عما يكمن فيها من انتظام يتخطى الاحداث والوقائع فى نواتها ، صحيح إن التاريخ الدبلوماسى – شأنه فى ذلك شأن شتى فروع المعرفة التاريخية – يتمثل فى معرفة الواقع ، وهو فى هذا يلتقى بعلم العلاقات الدولية غير أن معرفة الواقع في التاريخ الدبلوماسي تنحضر في الزمان ؟ الأمر الذي يقصر مهمته على تسجيل هذه الأحداث المحسوسة زماناً ومكاناً دون العناية بالكشف عما قد ينطوي عليه من إنتظام ، بينما علم العلاقات الدولية يسعى الى الفهم الشامل لاحداث الواقع الدولى دون العناية بكل حدث فى ذاته ، وهو يتمثل الالتقاء بين التاريخ الدبلوماسى وبين علم العلاقات الدولية على اساس أن الأول يقدم للثانى احداث الواقع التاريخى الطويل التى يبدأ منها عالم العلاقات الدولية تصوير فروضه لهذا العلم والتى يستطيع أن ينطلق منها لبناء نظرياته العملية فى مجال العلاقات الدولية .

وفيما عدا ذلك فالفصل بين التاريخ الدبلوماسى وبين علم العلاقات الدولية أمر مستقر ، يرتكز على كون مهمة الأول تنحصر فى التعريف بأحداث الواقع زمانا ومكانا بينما تنحصر مهمة الثانى فى تفسير علاقات هذا الواقع ؟ وإذا كان تفسير الواقع الدولى يقتضي البدء بتصنيف أحداثه التاريخية لوضعها موضع الملاحظة من جانب علماء العلاقات الدولية فان هذا التصنيف لابد وأن يكون من شأن هؤلاء العلماء . ذلك لان علم العلاقات الدولية لابد وأن يستند إلى مناهج معينة كمفهوم " القوة " أو مفهوم " علاقات القوى " وهكذا ، الامر الذى يقصر مهمة التاريخ الدبلوماسى – بالنسبة لعلم العلاقات الدولية – على مجرد تقديم المواد الاولية التى سيجرى عليها البحث ؟ وعموما فان التاريخ الدبلوماسى يدرس الأحداث السياسية

فى المجال الدولى دراسة " واقعية " بحته أى فى ذاتها ؟ بينما يعنى علم العلاقات الدولية بالدلالات العامة لهذه الأحداث .

وبالاضافة الى ما سبق فقد كان للمنهاج التاريخى مؤيدوه ومنتقدوه ويرى مؤيدوا المنهاج التاريخى انه يحقق المزايا الآتية :

(أ) القدرة على تحدى الأسباب التى تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول فى اتباع سياسات خارجية معينة فى وقت ما ؟ ثم استخلاص مغزى وتفسير لانماط السلوك الدولى المختلف .

(ب) تفهم أعمق للأتجاهات التى يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول .

(ج) يساعد على تفهم الكيفية التى يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التى تمليها ونتائجها وذلك فى الاطار التاريخى الحقيقى لهذه القرارات .

(د) التاريخ هنا يخدم كمعمل للتجريب والاختبار فى العلاقة بين الاسباب والنتائج فى السياسة الدولية باعتبار أن لكل موقف دولى طبيعته المتميزة وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس المستوى .

(هـ) ان كتابة التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول لا تتم اعتباطا وانما تخضع للقواعد والاصول العلمية ؟ ومن ثم فان ما يصل إليه دعاة هذا المنهاج من احكام واستنتاجات من خلال هذا المنهج التاريخى يصلح لان يتخذ اساسا فى تقييم المواقف التاريخية ذات الخصائص المتشابهة وهناك مثال على ذلك ما فعله المؤرخ والدبلوماسى الانجليزى أ . هـ . كار عندما أرخ الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الماضيتين وأطلق على دراسته اسم " العلاقات الدولية بين حربين عالميتين " .

(و) يرى أحد دعاة هذا المنهج البارزين أنه قد يصبح من المتعذر الوصول إلى أحكام موثوق بها فى العلاقات الدولية ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخى اجتماعى ؟ ويقصد بذلك أن يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع فى سياق تسلسلها التاريخى الطبيعى ؟ ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها فى نطاق بعض المفاهيم المحددة لان ذلك يخلع على المادة التاريخية مضمونها ؟ ومن هنا أيضا فان مهمة المؤرخ – من جهة هذا الفريق المؤيد – يجب أن لا تنحصر فى مجرد سرد الوقائع وانما تكون بالنفاذ الى عمقها لمعرفة أسبابها ؟ ومن هنا يجب أن يتعرف المؤرخ على علم السياسة وعلم النفس والجغرافية والعلوم ذات الصلة بالتاريخ .

غير أن انتقادات حادة قد وجهت إلى للمنهاج التاريخى فى دراسة العلاقات الدولية ويمكننا ايجاز هذه الانتقادات فيما يلى :

(أ) غزارة وتعقد وتداخل الاحداث التاريخية مما يشكل صعوبة فى تحديد العلاقات الدولية فى مراحل تطورها .

(ب) ان التاريخ هنا يستخدم لاثبات فرضية ؟ وبالتالى فانه يمكن أن يحدث تلاعب بالمادة التاريخية لاستخلاص العناصر التى تؤيد الفرصة واستبعاد العناصر التى تناقضها .

(ج) أن التاريخ لايتطور فى اتجاه واحد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين تفسر الظواهر التى تحيط بعملية التطور ؟ ويقول هوفمان " ان المنهاج التاريخى قد ينتهى بنا الى التحليق فى السماء ولكنه لا يمدنا بنظرية العلاقات الدولية .

(د) عادة ما يصبح اتباع هذه المناهج مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تضيف من صورة المعالجة حقائق بالغة الخطورة مما ينال دون

شك من سلامة الاستنتاجات والأحكام التى يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

٢ - منهج المنظمات الدولية :

The International Organization Approach

واتخاذ القانون الدولى أساسا لدراسة العلاقات الدولية يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات الدولية على أساس تحليل العلاقات الدولية القائمة بين اعضاء المنظمات الدولية ، وقد ولد هذا المنهج مع تشكيل عصبة الأمم ، ثم عاد وتطور مع تزايد عدد المنظمات الدولية ، ويعتمد انصاره على دراسة المسلك الافتراضى للدول أعضاء المنظمات الدولية – مناوراتهم ، تكتلاتهم ، حججهم التى يطرحونها ويفسرون بها تأييدهم لهذا القرار ورفضهم لغيره ومواقفهم من مختلف المناقشات المطروحة امام المنظمة الدولية ، ويتميز هذا المنهج بمقدرته على تقديم تفسير لدواعى التكتل أو الانقسام داخل المنظمةالدولية وذلك من خلال متابعة وتحليل عمليات التصويت على قدرات المنظمة العالمية ، بل ان دراسة متعمقة للسلوك الانتخابى للدول الاعضاء يساعد على التنبؤ بمواقفهم المستقبلية ازاء قضايا معينة ، وهو ما يسهل الى حد بعيد من مهمة وزراء الخارجية والوفود الرسمية الزائرة لتلك الدول كما ان التمييز بين عالم العلاقات الدولية والقانون الدولى ترتكز إلى التباين في المنهج ؟ ذلك بان علم العلاقات علم تجريبى من علوم الواقع ، انه علم وقائع Science defaits فهو يبدأ من حسيات وقائع العلاقات الدولية لتحليلها موضوعيا من اجل تفسيرها والتوقيع فى شأنها ؟ بينما يرتبط القانون الدولى بالمعرفة القانونية Connoaissance Juridique التحليلي الشكلى أى التعرف على القواعد المعمول بها فعلا فى جماعة الدول وعلى مصادرها الشكلية (العرف – المعاهدات ، الدولية)؟ انه التحليل القانونى Analyce Juridique

لقواعد القانون الدولى فى مواجهة التحليل الموضوعى Analyce opjective لأحداث الواقع الدولى فى علم العلاقات الدولية ؟ ومن ثم فان التباين ليس قاصرا على طريقة التحليل فحسب وانما هو قائم ايضاً فى شأن مادة البحث ، أن مادة البحث فى القانون الدولى هى الروابط القانونية بينما البحث فى علم العلاقات الدولية روابط الواقع ، وهكذا يقتصر اللقاء بين القانون الدولى وعلم العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال علاقات الدول وفيما عدا ذلك فانهما يختلفان منهجا ومادة .

غير أن دراسة القانون الدولى بالمنهج القانونى المتقدم لا تعنى ضرورة امتناع فقهاء هذا القانون على التعرف على واقع الحياة الدولية اى على واقع البيئة التى يعمل القانون الدولى ، وتأتى أهمية علم العلاقات الدولية بالنسبة لفقهاء القانون الدولى من انهم بهذا العلم إنما يعنون بواقع العلاقات الدولية وبهذا يستطيعون الكشف عن المصادر الحقيقية للأنمطة التى يتناولونها (قواعد القانون الدولى) ، تلك المصادر التى تتبع فى احداث الواقع الدولى السياسية البحتة ، إن وقوف فقهاء القانون الدولى على الواقع السياسى لمعاهدة ما بل وعلى الطبيعة السياسية للبيئة الدولية بصفة عامة يهيئ لتفسير علمى لنصوص المعاهدات مجاوزاً بذلك وسائل التفسير الشكلية التقليدية التى تربط أحكام المعاهدات بحرفية النصوص أو بالأعمال التحضيرية وبما تؤدى اليه هذه الوسائل من تمهيد للأنظمة القانونية الدولية بأن تخلع عليها طابع السكون Statique فى مواجهة ديناميكية (حركية) الواقع الدولى ، باعتبار أن واقع المجتمع الدولى الراهن يتمثل فى علاقات القوى المتصارعة ؟ هذا فى الوقت الذى تبدأ فيه انمطة القانون الدولى من مثاليات انسانية (اخلاقية وطبيعية) تسعى هذه الانمطة

الى وضعها موضع التطبيق تحقيقا للمجتمع الامثل ؟ وان هذا المفهوم لا يمكن أن يأتى فى بيئة لا تزال فى حالة الطبيعة الاولى حيث يسيطر قانون الاقوى ، فكذلك الحال بالنسبة العلماء العلاقات الدولية ، فان معرفتهم بالانمطة القانونية التى تحمى علاقات الدول أمر تقتضيه معرفتهم بواقع البيئة الدولية وباحداثها ذلك بان تلك الأنمطة لا تعدوا أن تكون جزاء من الواقع الدولى ، أن معرفة علماء العلاقات الدولية للنظام القانوني لجماعة الدول أمر تقتضيه النظرة العامة الشاملة لعلاقات الواقع ، غير أن نظرة هؤلاء العلماء الى التنظيم القانونى للجماعة الدولية ليست هى نفس نظرة القانونيين لها ذلك أن القانونيين ينظرون الى التنظيم باعتباره مجموعة قواعد وضعية بينما ينظر العلميون الى النظم القانونية الدولية باعتبارها جزاء من الواقع الدولى وفى روابطها بغيرها من احداث هذا الواقع وذلك لكى يصدروا فى شأنها احكاما واقعية بحتة فى ضوء ما يتبع وراءها من حقائق سياسية ، وهكذا يعتبر علم العلاقات الدولية علم تكميلى لدراسة القانون الدولى تماما كما يعتبر دراسة القانون الدولى معرفة تكميلية لعلماء العلاقات الدولية مع التسليم ، بالطبع ، بضرورة التمييز القاطع بينهما من حيث المنهج فعلم العلاقات الدولية علم تجريبى بينما دراسة القانون الدولى تقع فى مجال الدراسات النمطية .

ومن الثابت وإن كان من المهم أن نبحث فى الاطار القانونى الذى يحيط بالعلاقات الدولية باعتبار أن هذا المنهاج يقرر الضوابط والمعايير القانونية التى تحدد ما يجب ان يكون عليه سلوك الدول فى مختلف العلاقات والتعهدات التى تدخل طرفا فيها – الا أن ما يعيب التقيد بهذا المنهاج فى البحث هو أن القانون الدولى يحاول أن يحقق وصفا مثاليا لا يحث بصلته الى ما يجرى على ارض الواقع – حتى ان هناك من ينكرون

وجود المجتمع الدولى – الذى هو من وجهة نظرهم – ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة والتى تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق .

وهنا فريق آخر من المفكرين يتساءلون أيضاً عما اذا كان يوجد ما يسمى بالمجتمع الدولى الذى يعمل فى اطار قانونى ويرون أنه ليس ثمة جهاز دولى مسئول عن التشريع لعلاقات هذه الدول وازالة ما قد يكون بينهما من تنازع فضلا عن عدم وجود جهاز تنفيذى دولى ينفذ التشريع ومعاقبة الدول التى تخرج على ما يتضمنه من التشريع من مبادئ وقواعد واحكام ، ومن ثم فان تركيز البحث فى حدود العمل القانونى وحده يصبح أمرا غير ذى معنى ولا يضيف كثيرا فى تحليل العلاقات السياسية الدولية .

وبالرغم من ذلك فان المنهج القانونى يهتم بالموضوعات الآتية :

١ – كيفية اعداد المعاهدات والاتفاقات الدولية والسلطة الدستورية التى تملك حق التصديق النهائى عليها واجراءات تسجيلها واعلانها فى المجتمع الدولى أو تجديدها أو انهائها أو الانسحاب منها .

٢ – تحليل عنصر المسئولية فى تصرفات الدول والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

٣ – التكييف القانوني لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو نظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانونى والاعتراف بالأمر الواقع وآثار هذا الاعتراف أو عدم الاعتراف فى علاقات الدول بعضها ببعض .

٤ – التكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير لتنفيذ شرعية الحرب كأداة فى سياسات الدول ، وتحليل الاثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم والالحاق والاحتلال وحقوق وواجبات الدول المتحاربة وفقا للقانون الدولى .

٥ – كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية وتحليل طرق ذلك مثل الوساطة والتحكيم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة والتسوية القضائية .

٦ – البحث فى الوظائف التي تقوم بها المنظمات الدولية والاقليمية وكيفية تكوينها واجراءات عملها مثل قواعد التصويت وهل هى بالاغلبية أو بالاجماع وهو ما يهم دارس القانون .

ويمكن القول أن المنهج القانونى فى دراسة العلاقات الدولية كان اكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفى أمريكا بصفة خاصة حيث دفع انشغال الدبلوماسية الامريكية واهتمامها الجديد بالشئون الاسيوية والاوربية بعض الدارسين الى تحليل هذه العلاقات وتحليل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولى وكان محور التحليل فى هذ المنهاج القانونى هو أن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها ؟ ومن هذه الموضوعات قوانين الحرب والحياد ومشاكل التحكيم ونزع السلاح .

وكان لظهور عصبة الامم بعد الحرب الاولى أثر كبير فى دفع المنهاج القانونى دفعه أكبر الى الامام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولى واهتمت الدراسات بتحليل المؤثرات والمعاهدات الدولية .

غير ان المنهج القانونى لم يتعرض لتحليل العوامل والتغيرات الخارجية المؤثرة على السلوك الخارجى وانما عنى أساسا بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك فى اطار المقاييس القانونية التى سادت آنئذ .

ثم اهتز المنهاج القانونى بتأثير السلوك العدوانى لالمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية ؟ وظهرت الحاجة الى تحليل العلاقات السياسية الدولية من نقاط اعتبارات

الامن القومى وفكرة التوسع والنشاط الدبلوماسى والتجارى ، وظهرت ايضا وسائل فى جو العلاقات الدولية لم تكن موجودة قبلا مثل السياسات القضائية ، تحريض الرأى العام فى الدول الخارجية والتخريب السياسى .. الخ .

والخلاصة أن المنهج القانونى لا يمكن التركيز عليه فى دراسة العلاقات الدولية لان هذه العلاقات لا يمكن تجميدها فى اطار القواعد القانونية الشكلية ؟ لأن هذه العلاقات لا يمكن تجميدها فى اطار القواد القانونية الشكلية ؟ حقيقة أن هناك اطاراً قانونياً يحيط بهذه العلاقات غير ان القوى المؤثرة فيها لا تمت الى النواحى القانونية بصلة مباشرة ؟ وانما يتحكم فى هذه العلاقات والمصالح القومية والاستراتيجية للدول والعوامل الايدلوجية .. النفوذ السياسى والاقتصادى .

وبالرغم من ذلك فان الجانب القانونى لا يجوز تجاهله كلية لان القانون هو الذى يقوم بتحديد واجبات الدول فى مقابل الحقوق والمزايا التى تحصل عليها من وراء عضويتها فى المجتمع الدولى ، ثم إن القانون هو الذى يحدد شروط المسئولية الدولية ويحدد العلاقات التى يجوز فيها استخدام القوى المسلحة وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس أم يندرج تحت بند العدوان وبالتالى يجب أن يكون ذلك موضع اعتبار .. التحكيم ، التوفيق ، الوساطة التسوية القضائية .

٣ - المنهاج الذى يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية :

أ - الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول واخطار الدبلوماسية والحرب ممن قاموا بادوار بارزة فى مواقف معينة فهذه الذكريات قد تكشف بعض جوانب سرية لم تكن معروفة فى حينها للباحثين ؟ لكن هذا المصدر يعيبه أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو افتعال مواقف لم تحدث فى الواقع .

ب – العلاقات والحقائق التى تقوم بتجميعها اجهزة العمل الدبلوماسى حول مختلف المواقف الدولية ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية فقد تطورت وسائل الحصول على هذه الحقائق وتجهيزها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها وصاحب هذا المنهاج هو شارلز بوسون Charles Bosson الذى يرى انه اصبح فى مقدور أى باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية . ولكن يلاحظ على المعلومات التى تجمعها الاجهزة الدبلوماسية أنها غالباً ماتغالي في تركيزها على الأمور السياسية أو الدبلوماسية وانها قد تهمل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسى والتى قد يكون لها تأثير عميق فى موقف من المواقف .

ج – القيام بتحديد نماذج السلوك الدبلوماسى للدول باعتبارها الاطراف الفعالة فى المجتمع الدولى ؟ وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذى يقول أن النمط الدبلوماسى الخاص بكل دولة انما يعكس فى العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وبأوضاعها المتميزة ، ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة والتى تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجرى فى الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .

٤ - النظرية الواقعية أو منهاج التحليل فى اطار سياسات القوى :

تعتبر النظرية نفسها من اكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولى وتعبيرا عن اوضاعه ومن دعاتها البارزين هانز مورجانثو Morganthau ودعامة التحليل فى النظرية الواقعية Realist Theory لمورجانثو هما فكرتى المصلحة Interest والقوة Power ؟ والمصلحة هنا تتخذ فى اطار القوة التى تتحدد بدورها فى نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة Control

وبمعنى آخر فان القوة السياسية political power التى تعنيها هذه النظرية الواقعية هى مدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقتها المتبادلة وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف باشكاله المادية والعسكرية وانما اوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهى النتاج النهائى – فى لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية والغير مادية ؟ والتفاعل الذى يتم بين العناصر والمكونات هو الذى يحدد فى النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تحدد امكانياتها فى التأثير النسبى فى مواجهة الدول الأخرى.

ومن هنا تنظر النظرة الواقعية الى المجتمع الدولى والعلاقات الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التى تملكها مصالحها واستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التى تتركها فى مصالح الدول الأخرى . وبالرغم من أهمية القوة – بمفهومها الشامل – فى علاقات الدول المتبادلة الا أن نظرية مورجانثو قد تعرضت لعديد من الانتقادات التى يمكن ايجازها فيما يلى :

اولا : أن النظرية السياسية الواقعية لها صبغة استاتيكية – فمورجانثو يرى أن النظام السياسى الدولى غير متغير مادامت مصالح الأفراد تتحدد دائما بدافع القوة أى أن هذا النظام سيظل محكوما بصراعات القوى ؟ وهذه الاستاتيكية تختلف بين ظاهرة صراعات القوى في السياسية الدولية وبين الاشكال الانتقالية للصراعات أخيرا .

ثانيا : ان النظرية الواقعية قد اخفقت فى تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التى تأتى كناتج سياسى والقوة التى تؤثر كدافع محرك ؟ لكن مورجانثو يخرجها كلها فى مفهوم واحد ، وهذا خطأ – لانه تبعا للمفهوم الاول أى من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا Political Out Come فهو

يرتبط بقدرة الدولة على احداث تغيرات فى سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذى يتفق مع مصلحة الدولة يعتبر مصدراً للقوة السياسية . وفى إطار المفهوم الثانى للقوة من حيث اعتبارها أداة Instrumentality فهو ينصرف الى استخدام القوة وصولا الى اهداف أخرى عديدة بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها ، والمفهوم الثالث للقوة من حيث اعتبارها واقعا محركا Motivation يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين فى الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها .

أما مورجانثو فقد حصر تحليله باعتبار القوة تعمل كدافع محرك اكثر منه فى اطار اى من المفهومين الاخرين ويستدل على ذلك من ادعاء نظريته بأن الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه على اكتساب القوة – هذه الشهوة التى تشكل السياسة وتتحكم فى تحديد مجراها أو على حد تعبير Mans Lust for power أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة فى الشخصية الانسانية وفى السلوك الانسانى عموما .

وخلاصة الانتقاد هنا هو أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط انما يضع قيودا وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية ومقدرتها فى التحليل .

ثالثا : عالج مورجانثو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد فى اطار القوة ومثل هذا التحديد كان يصلح مع ظروف العلاقات الدولية فى القرنين ١٨ ، ١٩ ولا يصلح فى القرن العشرين ، ويقول ستانلى هوفمان فى ذلك أن فكرة الهدف والمصلحة القومية لمورجانثو لا تصلح الا فى ظروف مستقرة حيث يتبارى الاطراف على تحقيق اهداف محددة وبوسائل محددة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الاطراف المتبارية تحركاتها ومثل هذه النظرية التى تدعها انها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا فى المركز الذى يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها اطراف هذه المواقف نفسها .

وهكذا فان مورجانثو فى رأى ناقديه يخلط فى مفاهيمه كمراقب للعلاقات الدولية وبين الظواهر التى تحدث فعلا وهو يحاول أن يصدر الامر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظور واحد ونعنى منظار القوة ، ويضيف الناقدون أن هناك مفاهيم عديدة للمصلحة القومية مثل المصلحة القومية في اطار Interest groups اهداف الدولة والمصلحة القومية فى اطار القرارات التى تتخذها الاجهزة الرسمية وتلزم المجتمع ككل .

رابعا : ان منهاج التحليل لمورجانثو ينظر الى عملية صنع السياسة الخارجية على انها عملية ترشيدية Ratinal غير ان التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر فى الديناميكيات المختلفة التى تحرك واضعى هذه السياسات نحو الوصول الى الاهداف التى يحددونها لدولهم .

خامسا : إن القوة لا تستطيع ان تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة فى السياسة الدولية فهناك الرغبة فى التعاون الدولى مثل المنظمات الدولية والاقليمية وهذه التنظيمات تحتوى على أفكار وقيم ابعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

٥ - المنهاج الذى يركز على فكرة المصالح القومية :

أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائى للسياسة الخارجية ، بمعنى ان المصلحة القومية للدولة هى محور ارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لاى وينسب هذا الى المنهاج فى التحليل عديد من المزايا منها :

اولا : أنه يحدد اهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير

الواقعية وتلك كوسيلة للتبرير أو التمويه سواء بالنسبة للرأى العام الخارجى أو الداخلى .

ثانيا : ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار فى السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذى قد يحدث فى نمط الأيديولوجية المسيطرة فى نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة . بمعنى أن المصلحة القومية تنظر دائما وأبدا للمقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل تحدد السلوك الخارجى لاى دولة عضو فى المجتمع الدولى .

أما الانتقادات التى تؤخذ على هذا المنهج فيمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا : أن هذا المنهاج ينحو الى المبالغة فى تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأنه سلوك رشيد موجه الى حماية المصلحة القومية فى حين ان هناك انماطا من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الترشد ، بل أن بعض الانماط قد تتخذ من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها وليس شرطا أن تلتقى الدوافع الشخصية بدواعى المصلحة القومية فى كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

ثانيا : ان هذا المنهاج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول فى اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة انه يفسر نواحى الاستمرار فى السياسة الخارجية للدول بصرف النظر عن اعتبارات الايديولوجيات وطبيعة أنظمة الحكم واختلاف البيئات السياسية والإجتماعية ولكن الواقع يدل على أن التغيير فى المعتقدات الايديولوجية أو فى الاجهزة

السياسية الحاكمة يتبعه تغير المضمون فى السياسات الخارجية ومن هنا فان عامل الدوام واستمرار اهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية .

ثالثا : ان المصلحة القومية هى تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ومقاييس نسبية وليست موضوعية وترتيبا على ذلك فان التركيز على عامل المصلحة القومية لا موضوعى ليس له محتوى متفق عليه دوليا أو اتخاذه نواة للتحليل فى سلوك الدول وتفهمه رغم المؤثرات الخارجية والداخلية عليه - كل هذا يعتبر أمر مبالغ فيه الى حد كبير .

٦- المنهاج القائم على التصور المثالى للمجتمع الدولى :

هناك مجموعة من المحللين لم يحالوا الواقع السياسى الدولى على الطبيعة كما هو ؟ وإنما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادئ والمثل التى يعتقدونها .

ويتخذ هذا المنهاج شكل تصور نظام دولى قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولى فى كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولى ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الامم المتحدة حين تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان وتدعو الى حل الخلافات الدولية سلميا .

لكن التصورات المثالية لا يمكن أن تشغل نظرية أو هيكلا محددا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التى تحكم عمله ؟ ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ فى اطار من القيم الأدبية والخلقية التى لا تعكس الاوضاع الحقيقية للمجتمع الدولى الذى لا يزال يعلق اهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية . كما أن قادة الدول يجدون

انفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التى تتعلق بالمصالح القومية لدولهم فى بيئة دولية دائمة التعقيد .

٧ - المنهاج الجغرافى :

يهتم المناخ الجغرافى ببحث تأثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ والحجم السكانى على سلوك الدولة الخارجى ، واما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع والى التعاون والتعايش وبالتالى يكون (اى المنهج الجغرافى) الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمنه من ظواهر معقدة وعلاقات متداخلة .

وهنا يتعين الاشارة الى فرع من فروع الجغرافيا كان قد وضع اساسه فى نهاية القرن التاسع عشر هو الجيوبوليتيك Geopolitique حيث وجهت الإهتمامات الى الاثار " الحتمية للاوضاع الجغرافية فى تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ؟ ومن ثم الى علم جديد يتعين أن يرتكز اليه علم السياسية . ولقد اراد Ratzel الذى ارسى دعائم هذا المنهاج – واتباعه من بعده – أن يعطى لعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعا لذلك – اساسا جغرافيا ؟) فكان علم الجيوبولتيك والذى يسمى بعلم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة ، اى انه العلم الذى يوضح كيف ان السياسة تجرى على مقتضى حتميات جغرافية ، اى كيف للعوامل الجغرافية – كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافى وغيرها دورا حتميا فى تشكيل سياسة الدول ؟ ومن ثم فان سياسة لا ترتكز الى هذا العلم لا يقدر لها البقاء ، وسوف نعود تفصيلا الى ذلك عند تناول " المجال " كعامل من عوامل القوة فى العلاقات الدولية – فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

المجموعة الثانية : المناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات السياسية الدولية

تمهيد : اجراءات البحث ومستوياته فى علم العلاقات الدولية

ان علم العلاقات الدولية كعلم تجريبى يرتبط بعلم السياسة ارتباط الفرع بالاصل فعلم العلاقات الدولية يرتكز إلى مفاهيم أساسية إستلهمها من علم السياسة وكذلك الحال بالنسبة لمناهج البحث فلقد انتقل علماء السياسة إلى علم العلاقات الدولية بمناهجهم وادواتهم التى يألفونها فى تحليل ظواهر السياسة ؟ لقد ارتبطوا فى علم السياسة بمنهج علمى قوامه الملاحظه والتفسير فانتقلوا به الى علم العلاقات الدولية وبنفس الأبعاد والمستويات . لقد هيأ لذلك اشتراك العلاقات فى كل من البيئتين الوطنية والدولية فى الصفة السياسية ، ان علاقات علم السياسة هى علاقات أمر وطاعة فهى علاقات قوة ؟ وعلاقات علم العلاقات الدولية هى علاقات قوى ، انها علاقات قوى فى الحالتين وان تباينت ظروف البيئة .

وفى علم العلاقات الدولية ليس من المتعين أن يتولى عالم العلاقات الدولية بنفسه تجميع المادة التى ستكون محلا للملاحظة ، ذلك بأن للعلاقات الدولية نوعيات متعـــددة (علاقات من طابع اقتصادى وأخرى من طابع سياسى وغيرها من طابع ثقافى) ومن هنا كانت حاجة عالم العلاقات الدولية الى الافادة من آثار جهود الباحثين فى العلوم الاخرى التى تتناول الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية كالتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والسكان وغيرها ولكى يبدأ ملاحظاته من المعطيات التى جمعها هؤلاء .

وليس للملاحظة فى علم العلاقات الدولية خصائص معينة ، فعالم العلاقات الدولية يلجأ فى ملاحظته لمعطيات الواقع الدولى الى نفس اجراءات الملاحظة وادواتها فى علم السياسة مع مرعاة ظروف البيئة الدولية . كذلك فإن علم العلاقات الدولية يحاكي نفس المستويات والاجراءات التي ارتبط بها علم السياسة ، وذلك نتيجة لتشابه طبيعة المادة :

انها فى الحالتين علاقات اجتماعية للارادة فيها دور خطير ، كما أن للطابع الكيفى فيها الغلبة على الطابع الكمى وفى هذا تشارك ظواهر علم السياسة وظواهر علم العلاقات الدولية ظواهر العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ اللهم الا علم الاقتصاد فظواهره يغلب عليها الطابع الكمى (أجور ، أثمان ، وهكذا) الامر الذى جعلها اكثر استجابة للعلم الموضوعى فاستقطبت منا مناهجه مبكرة عن العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ بل ان علم السياسة وعلم العلاقات الدولية تبعا له - لايزال يتعثر فى الطرق الى استخدام كثير من مناهج البحث وادواته التى راحت تستقر فى علم الاقتصاد .

وبصدد مستويات البحث العلمى ، فان علم العلاقات الدولية لا يزال بعيدا عن ادراك مرحلة تكوين والقوانين العلمية ، لكن علماء العلاقات الدولية يلاحظون الواقع الدولى وبطرق الملاحظة المتبعة فى علم السياسة وخاصة بالطريقة الاحصائية - ثم يعتنقون ظواهرها فى انواع متجانسة استنادا الى مفاهيم معينة كمفهوم " القوة " مثلا ، لكن نبين الحالة التى عليها ظواهر الواقع وتصنيف هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائى للعلم ، لكن علم العلاقات الدولية كأى علم تجريبى اجتماعى آخر - يستهدف فهم الواقع الدولى اى الوقوف على مغزى الاحداث الدولية .

ان فى علم العلاقات الدولية " عوامل محتمة للسياسات الخارجية للدول " كالعامل الجغرافى والعامل الاقتصادى ؟ ولكن هذه الحتمية ليست البتة مطلقة ، ذلك بان السياسة الخارجية للدول هى برنامج للعمل ، هى افكار عن اهداف الدولة فى الخارج وعن وسائلها الى هذه الاهداف . وهى بهذا الوصف عمل من أعمال الساسة انها تحدد بقرارات ، ومن ثم ولابد وان يكون لشخصية واضعيها دور فى تحديد مضمونها إن تأثير هؤلاء بالعوامل الواقعية أمر لاينكر ولكن أحتمال قدرتهم على التأثير في هذه العوامل هو أمر لا ينكر ايضا . ان الظواهر الدولية كشتى الظواهر الاجتماعية لا تقبل

فكرة " الحتمية " " السببية " المطلقة ، وانما ثمة علاقات " تكيف " بظروف الواقع ، وربما جاوز الامر ذلك الى علاقات توافق بين واقع دولى معين وواقع دولى آخر كأن ننتهى بملاحظة علاقات ظواهر الواقع الدولى (بالاحصاء) وبالمقارنة الى ان ثمة توافق بين خصائص قومية معينة كنوعية الحضارة ، أو المسئولية فى الحكم أو عدم الاستقرار السياسى ، وهكذا ؟ ومن السلوك العدائى فى السياسة الخارجية ان الكشف بالملاحظة والمقارنة عن هذا التوافق ليس معناه انه ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وانما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وانما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة ما يقطع بان وقوع الظاهرة الاولى (أ) تؤدى حتما ودائما الى ظهور الثانية (ب) وعلى شكل يؤدى الى ان نرى فى هذه العلاقات قوانين علمية ، وذلك حتى وان تحققت فروضها بالمقارنة على اوسع نطاق ممكن من المعطيات الاحصائية من حيث الكم والزمان ، وذلك باننا فى مجال علاقات الحرية فيها دور لا يمكن تجاهله .

اجراءات البحث العلمى فى الظواهر الدولية المعاصرة :

علم العلاقات الدولية علم تجريبى ، ومن ثم علم موضوعى ، ومن هنا يتعين على الباحث فى الظواهر الدولية – فى اطار هذا العلم – ان يدير بحثة ارتباطا بالاستقراء Induction ، فلا يحاول ان يفرض فكرته الذاتية على واقع الظواهر ؟ وانما عليه أن يبدأ بطرح أسئلة على الواقع محل الملاحظة ؟ ولكى يتلقى منه بالملاحظة الاولى اجابة مفترضة ، وهذا هو ما نسميه " بالفرض " ثم يأتى التجريب لكى يقنع بصحة هذا الفرض الأول ، فإن ثبت بالتجريب صحة هذا الفرض اعتبر مضمونه ممثلا لحقيقة الظواهر محل البحث ، والا عدل عنه الى فرض آخر ، وهكذا ، بل أن ثبوت صحة الفرض بالتجريب لا يعنى أن مضمونه يصبح قانونا خالدا ؟ وانما يظل الفرض

للمحص بالتجريب ممثلا للحقيقة طالما لم يتنكر له الواقع ، وهذا ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية ؟ وما يسمى أيضا بدائرية البحث العلمى ، ان على العلماء ان يواجهوا نتائج بحوثهم على وجه الاستمراربالواقع ؟ فطالما يظل الواقع يؤيدها – بالتجريب كلما هى ظلت محتفظة بطابعها العلمى وإلا عدل عنها الى فروض جديدة تعرض على الواقع بالتجريب من جديد .

وهكذا فان الفرض فى المنهج العلمى لا يتأتى تصويره الا من الواقع وبالملاحظة ، وهنا يبرز دور الاحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولى على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل ، أى يأتى دور الاحصاء كأداة استقراء الواقع .

وعى اثر الانتهاء من صياغة الفرض الاول ، ينتقل الباحث الى تحقيقه ، وفى العلوم الطبيعية يحقق الفرض بالتجويب Experimentation فـفى هذه العلوم يقـدم الفرض فى شكل قانونى علمى " مفترض " يعبر عن حقيقة العلاقة بين ظاهرتين او اكثر ؟ وتكون مهمة التجريب اثبات مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة ؟ ذلك بإن التجريب لا يعدو أن يكون ملاحظة مثارة مدارة ومن ثم صناعية ، فبالتجريب يدخل الباحث على سير الظاهرة عاملا صناعياً أو أكثر ، لكى يقارن النتائج التى تؤدى هذا التدخل بسير الظاهرة فى غيبته ، ومن ثم يستطيع الباحث ان يقيس اثر الظواهر المضافة ، مثبتا بذلك صحة فرضه الاول والذى يصبح بذلك – فى العلوم الفيزيائية – قانونا علميا (فى التعبير التقليدى) .

غير ان طبيعة العلاقات الدولية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر السياسية بصفة عامة لا تطبق طريقة تحقيق الفروض هذه (أى طريقة التجريب الصناعى) ذلك بأن

العلاقات السياسية علاقات انسانية واعية ، لا يتصور بحال اخضاعها للتجريب الصناعى ، ولذلك كان من المتعين الالتجاء فى تحقيق الفروض فى شأن علاقات الواقع الاجتماعى بما فى ذلك من علاقات الواقع الدولى الى المقارنة كبديل للتجريب ؟ وتعنى المقارنة Comperaison الملاحظات المتعددة والمتباعدة للظواهر الاجتماعية (الدولية) وعلى طبيعة مباشرة ، وذلك من أجل تحليل وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين الظواهر الملاحظة ، حتى اذا ما ثبت ان ظاهرتين تتغيران تغيرا متلازما فى عدد كاف من الحالات اقتنع الملاحظ انه قد كشف عن انتظام معين أو على حد تعبير المدرسة التقليدية لدراسة المناهج " أنه يكون قد كشف عن قانون علمى معين يحكم علاقات هذه الظواهر "، وهنا يتعين التنبيه من جديد الى أن طبيعة العلاقات الدولية لا تقبل "فكرة " القانون العلمى بمفهومه التقليدى ، وانما اقصى ما نستطيع تبينه عن طريق الملاحظة (بالاحصاء) والمقارنة (بالتحليل وجوه الشبه والخلاف) هو ما اذا كان ثمة علاقات توافق او ترابط بين ظواهر دولية معينة أم لا وذلك بالمفهوم الرياضى للحتمية وتأسيسا على ذلك وترتيبا عليه سوف نتعرض الآن للمناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية .

١ - منهاج الانظمة السياسية : System Approach

يستمد هذا المنهاج اسسه من تطبيق ما يسمى بنظرية النظام System Theory فى دائرة العلوم الاجتماعية الاخرى ، وهذه النظرية تمثل احدث تطور للمنحنى السلوكى فى تحليل العلوم الاجتماعية ؟ ومن دعاتها البارزين مورتون كابلان Morton Kaplan الذى شرح هذه النظرية تفصيلا فى كتابه المسمى " النظم وكيفية عملها فى السياسة الدولية " والاهداف العلمية التى يتوخاها هذا المنهاج فى التحليل هى التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة

فى كيفية عمل هذه النظم ، والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التى تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية من شكل لآخر.

ومن امثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية – نظام توازن القوى Balance of power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارت فى السياسة الدولية . فنظام توازن القوى مثلا مفهوم على وجود عدد من تحالفات أو محاور القوى المضادة ، والتى تتكافأ قواها او تكاد ، وذلك لردع أى محور من استعلال أى تفوق مؤقت فى قواه لتغيير معالم الوضع الدولى القائم الذى من أبرز خصائصه تعدد الدول واستغلالها ومرونتها الكاملة فى الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات القوى هذه .

اما نظام القطبية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى فى السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول الثابتة والاقل كثيرا فى امكانات القوى ومقدراتها و ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكارا للدولة المسيطرة Domlnant power فى داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية .

وعلى النقيض من ذلك النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات من السياسة الدولية بين التخلص من احتكار سلطة التحكيم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة ؟ وتوزيع هذه السلطة على اكبر عدد من الدول بغض النظر عن تفاوت امكانياتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذ قيام الدولة الحديثة فى أوربا فى أعقاب الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا فى سنة ١٦٤٨ وذلك حتى اواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا .

اما عن نظام القطبية الثنائية فهو نظام انبثق فى اعقاب الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ تقريبا حين بدأت تتحطم السيطرتان الامريكية والسوفيتية بشكلها المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والايديولوجية والاستراتيجية ؟ وهى العوامل التى افسحت المجال امام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

اى انه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت فى هذه النظم الدولية الرئيسية فى الاعتبارات الاتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : (أ) توزيع امكانيات القوى فى المجتمع الدولى بين عدد من المحاور والمجتمعات أيا كان عددها او أعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة) (ب) المرونة الكاملة او شبه الكاملة فى الانضمام الى هذه المحالفات أو الخروج منها ، أى أن الدولة – أى دولة – تمتعت بسلطة مطلقة فى تقرير كل ما يتعلق بمصالحها فى اطار التوازن الدولى الذى تحاول الابقاء عليه . وهاتان الخاصيتان تطورتا فى ظل نظام القطبية الثنائية فى اتجاه مختلف تماماً يقوم على الاساسين التاليين :

الاساس الاول : التوزيع الثنائى لامكانيات القوة ، واصبح كل تجمع قوى يدين بأيديولوجية واحدة أصبحت الاساس فى تقسيم مراكز القوى الجديدة .

الاساس الثانى : الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفى نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية يظهر التغيير فى الاتجاهين الاتيين :

(أ) ظهور بعض القوى التى تمثل تحديا هاما للدولتين المسيطرتين فى نظام

القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين فى الكتلة السوفيتية وفرنسا فى كتلة الاطلنطى

(ب) التحول التدريجى فى اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة فى التصرفات الخارجية للدول ، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة فى منظمة توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة فى نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية المنبثقة من هذه النظم السياسية العالمية فمن امثلتهامنظمة عصبة الامم ، الامم المتحدة ، منظمة الدول الامريكية ، الكومنولث البريطانى وحلف الاطلنطى ، حلف وارسو ، السوق الاوربية المشتركة أو منظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية ، وغير ذلك من النظم الدولية الاقليمية ذات الطابع الجغرافى المحدود التى تضم فى عضويتها عددا من الدول التى تنظم محاولات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون بينها وما اذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا فى اطار الوضع الدولى القائم Status que فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هى عضو فى الامم المتحدة ، كما أنها تؤدى دورا قياديا مؤثر فى كل من منظمتى الدول الامريكية وحلف الاطلنطى . ودولة كبريطانيا – فهى فضلا عن كونها عضوا بارزا فى الامم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك فى الكومنولث البريطانى وحلف الاطلنطى ، وفرنسا تقوم بدور هام فى الامم المتحدة ؟ وهكذا . أى أن الدولة الواحدة يمكنها ان تشارك فى عضوية النظام السياسى العالمى الى جانب عضويتها فى واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية .

وعلى هذا فان منهاج التحليل القائم على دراسة النظام الدولى ومكوناته الفرعية يحاول ان يصل الى قوانين وافتراضات نظرية واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التى تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدى الى تحويرها أو انهيارها أو استمرارها على ما هى عليه .

غير ان المنهاج القائم على تحليل النظام السياسى الدولى ومكوناته الفرعية هذا

المنهاج يتعرض للانتقادات التالية :

لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث فى العلوم السياسية لدراسة الظواهر التى تتسم بالطابع الكمى Quantitatifs وقصر استعمال " التوافق " فى شأن الظواهر الكيفية Quantitatifs كأن نبحث فيما اذا كان ثمة توافق أو استغلال بين صفة التدين وبين الانتماء الى الاحزاب السياسية المحتفظة أو بين ضعف العقيدة الدينية وبين الانتماء الى الاحزاب الشيوعية المتطرفة أو كأن تحاول التعرف على اذا ما كان ثمة ارتباط بين نسبة عدد الكادحين الى العدد الكلى للسكان فى مجتمع معين وبين نسبة عدد الاصوات التى يحصل عليها الحزب الشيوعى من العدد الكلى للأصوات المعطاه فى انتخابات معينة لمجتمع معين ، وكأن نحاول ان نتعرف فى العلاقات الدولية ، عما اذا كان ثمة توافق ام استغلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجى للدولة أو بين الشمولية فى الحكم فى الداخل وبين الاتجاهات العدوانية فى الخارج وهكذا ؟ واضح أن هذا التصور الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

٢ - المنهج الذى يحلل العلاقات الدولية فى اطار نظرية التوازن :

The Equilibrium theory of International Relations .

يحلل هذا المنهاج العلاقات السياسية الدولية فى اطار ما يسمى بنظرية التوازن ، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيا ولكنه توازن واقعى من جانب آخر يتميز بناحيتين أساسيتين في نفس الوقت فهو توازن واقعي من جانب كما انه توازن ديناميكى من جانب آخر ؟ ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكى بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد ينحل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك

أمام ظهور توازن مؤقت جديد .

وتبنى جورج ليسكا – وهو من الدعاة البارزين لهذا المنهاج – نظريته فى التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هي : الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولي والتزامات اعضائه والجوانب الوظيفية والآفاق الجغرافية التى يمتد اليها نشاط هذا التنظيم ؟ ويقول ليسكا إن أى تنظيم دولى يمكن أن يكون فى وضع .

اولا : ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغيير فى النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية ، يبنى على تصور خاطئ من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموما لطبيعة هذه القوانين فى مجال العلوم الطبيعية ؟ فهذه القوانين ينظر اليها على انها اكثر تزمتا واطلاقا مما هى عليه بالفعل ، او بقول آخر فان هذه القوانين الطبيعية تشمل على قدر من المرونة يسمح احيانا بتغييرها أو تحريرها فى اتجاه أو آخر . فاذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التى هى اكثر ثباتا واستقرارا من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن إذن أن نتوصل الى قوانين جامدة أو مطلقة فى دائرة علوم متغيرة بطبيعتها ؟ أن أقصى ما يمكن التوصل اليه فى هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends فى ظل تحفظات معينة ، حيث ان فقدان الخاصية التجريبية فى مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية أمرا غير ممكن من الناحية العملية ؟ وفى هذا الصدد يقول ريمون آرون . ان اكثر القوانين عمومية فى العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها اكثر من تعميقات محدودة القيمة العلمية جدا ، لانه فى مجال العلوم الاجتماعية ، فان الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولى بكل أبعاده ومشتملاته أمراً صحيحاً .

ثانيا : ان علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية عموما يريدون الوصول الى مستوى من التحليل النظرى يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات

المستقبل ، وهذا الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطئ لطبيعة عنصر التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية ، فليست كل العلوم الطبيعية في مركز يسمح لهم بالوصول الى مثل هذه التنبوات الدقيقة وأقصى ما تستطيع الوصول اليه هو توقع حدوث النتيجة أو تلك مع تثبت بعض العناصر والمتغيرات على ما هي عليه ، ويضيف ستالى هوفمان الى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج في التحليل فرضيات نظرية تبنى على مشاهدات الواقع السياسي الدولى ، فانها تنمو الى المبالغة في التجريد النظرى ، واختيار المتغيرات التي تفسر ظواهر السلوك السياسي يعكس نوعا من الاستبداد أو الاسراف في العمومية .

ثالثا : ان هذا المنهاج في التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Sysyems Theory يتردى كذلك في خطئين اساسيين : الخطأ الاول هو أنه يحاول أن ينقل الى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة في مجالات علوم الجيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ؟ وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية ؟ والخطأ الثاني هو أن الميل المتزايد الى استخدام النماذج الرياضية في اطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه الى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التي يمكن قياسها ، مع أن المتغيرات الاخرى – التي تستبد لصعوبة قياسها – قد تكون حاسمة لاغراض التحليل ومن هنا فانه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع وتفسيره ، فانها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التي تشارك كثيرا في مجال التفهم الكامل للملابسات التي تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولى . وقبل ان ننتقل الى النوع الثاني من النماذج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية سوف نتعرض للتصوير الرياضي لعلاقات التوافق أو الارتباط وخاصة وان هذا التصور هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

ان الرياضيين الذين خاضوا في ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية (بل والطبيعية أيضاً) راحو يربطون « الحتمية بفكرة الدالة الرياضية ولكي تحل فكرة الحتمية الدولية محل الحتمية السببية القديمة ، ومضمون فكرة الرياضيين هذه تدور حول فكرة ان الروابط التلقائية بين الظواهر هي من شاكلة علاقات الدالة في الرياضة أي شبيهه بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية .

بكل قيمة Z يرتبط قيمة Y

أو بكل قيمة Z يرتبط قيمة واحدة للمتغير Y

أو بكل قيمة للمتغير Z يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير Y

بين حدين أعلى وأدنى ودون أن نستطيع التنبؤ باي من هذه القيم Y هو الذي سيظهر .

وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية باعتبارها علاقات توافق Association أو علاقات ارتباط Correlation والفكرة في الحالتين واحدة ، كل ما في الامر أن درجة الارتباط في « علاقات النوع الثاني أقوى منها في علاقات النوع الاول » ، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط التوازن الذي يعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

اولا : أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الاعضاء للقيود التى يضعها هذا التنظيم عليهم ، أما رفض تلك القيود التي تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولي ، فهي على العكس تعنى خروجها على أوضاع هذا التوازن .

ثانياً : أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذي تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية ، أو بمعنى آخر يجب أن لاتكون هناك فجوة واسعة

تفصل بين اعتباري النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلاف .

ثالثاً : أن يكون استعداد الدول الاطراف في هذا التنظيم الدولي للمشـــاركة في تحمل المسئوليات تمشيا مع التزاماتها القومية .

رابعاً : أن تكون الوظائف التي يقـوم بها هذا التنظيـم الدولي متفقة ومستجيبـة مع الاحتياجات العامة التي تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف لسكا الى ماسبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن – على حد رأية – أساسا مقبولا لتحليل العلاقات الدولية ومن ذلك أن كل الدول تقريباً تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول علي أفضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم فضلا عن أن معظم الدول تحاول الابقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول أو هي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام الى شكل أرقى فى المستقبل منه في الماضي ، وأخيراً فان الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث انها تجمع بين الاساس النظري فيما يجب أن يكون عليه سلوك الدول ، وبين السلوك العملي أو الفعلي لهذه الدول والذي يتصف بالميل الى التوازن بخلق اطارا أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

غير أن هذا المنهاج قد تعرض هو الاخر للنقد كأداة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التى وجهت إلى هذا المنهاج مايلي :

أولا : ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار بنحو الى صبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متميزة في اتجاه معين ومثل هذا التحليل الذي يتميز بفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن

بعض المحاولات والجهود التي تبذلها الدول بقصدتحقيق التوازن قد تنتهى فى إتجاه مغاير على طول الخط؟ أي أنها بدلا من إحداث التوازن المقصود فقد تسبب احداث أوضاع مغايرة من التخلخل ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمراً لامعنى له .

ثانياً : ان التوازن « المرغوب فيه » من جانب كل دولة هو عملية مطاطة وتشمل على اكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لايمكن ان يمثل مفهوماً واحداً متجانساً من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد تعنيه دولة بالتوازن ربما اختلف في مضمونه عما تعنيه دولة أخرى . وبديهي انه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطراف المختلفة التي يعنيها هذا الموضوع ، فانه لايمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

ثالثاً : ان هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الاخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عامل القوى يحاول أن يضع فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لانهائي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المرئية وغير المرئية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي الدوافع التي تؤثر في اوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الاوقات .

رابعاً : أن فكرة التوازن هذه إن صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الاخرى فانه يصبح من المشكوك فيه منطقياً وعلمياً تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للاوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل الى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن ، أما ومع عدم وجود متغيرات لايمكن التعرف عليها فضلا عن عدم امكانية قياسها وتحليلها ، فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح امرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه .

خامساً : اضاف استانلي هوفمان الي الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم البعض والتي تسوى في التحليل بين العلاقات السياسية الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد ، وتنظر الى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية ، والى عناصر القوة السياسية كعوامل الانتاج ، هذه المحاولات غالباً ماتنتهي الى افتراضات غير سليمة ومشوهة ولا تتمشى مع طبيعة الموضوع الذي نحاول تحليلة وتوضيحة [1] .

سادساً : يضيف تشارلس بوسون الى الانتقادات السابقة قوله ان التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة فضلا عن أنه من غير مقبول الادعاء بأن كل الدول تعمل في اتجاه التوازن ، لان هناك دولا معتدية تستخدم قوتها في هدم الامر الواقع اكثر مما تستغلها في الابقاء عليه ، وهي في ذلك مدفوعة بالرغبة في ارضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها . .. الخ ، ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تكتيكية بحته ، ومن هنا فانه ليس أكثر من اداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولي ، وبذلك فانه لايتمثل نظاما دوليا مستقرا ومحدد المعالم والاركان ، ربما يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وربما يجعل من الممكن أيضاً التعرف على انماط التعامل التي تجري في نطاقة . وعلى ذلك فما دام أنه مجرد أداة فان هذه الصفة لاتؤهله بالمرة لان يكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ - نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

The Decision Making Approach

وهي من اكثر النظريات التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية

---

(١) اعتمدنا في هذا النقاط على : دكتور اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ص ٢٨ - ٣٤

عند اصدارهم قرارات معينة ، ورائد هذا المنهاج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snydar أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كالفورنيا الامريكية .

ويرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل ، وتشمل على عدد من الاطراف المتفاعلين في بيئة معينة ، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي . ويؤثر في هذه الاطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ... الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في اطار التحديد القائم للوسائل والاهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ، ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى .

ان وضع نظرية العلاقات الدولية تعتمد من وجهة نظر الفريق الذي يتخذ من نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية النواة التي يجب ان يتمركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث في ردود أفعالها ... الخ ومن ثم فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التي تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين النماذج الاجرائية التي يتقيد بها عمليات التداول والتشاور في المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التي تأتي منها المعلومات التي تبنى عليها القرارات ، واساليب تمحيص هذه المعلومات واحتمالات التشويه التي تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمي الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التي كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التي اثبتت عليها كل منها والمؤشرات التي استخدمت في الترجيح والمفاضلة ثم اخيراً تحديد موقع السلطة الذي يمتلك قوة اتخاذ القرار ... الخ ، وذلك حسب رأي بوسون الذي يعتمد هو الاخر على دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، ومن هنا يتعرض هذا الاتجاه الى الانتقادات الآتية :

اولاً : أن هذا الاتجاه تشويه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك انه يفرق

نفسه في تفاصيل لاحدود لها وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلا – وهو أمر مشكوك فيه – أمام متخذ القرار لحظة اتخاذه ، والذي ينتقد هو تشالز بوسون الذي يشترك مع ستانلي هوفمان اتجاهه الذي يقول انه بدلا من ان يقوم سنايدر بتبسيط الامر فانه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثانياً : ان الكيفية التي يعالج لها سنايدر في منهاجه موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة ، فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، غير أن تتبع هذه الدوافع وأبرز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ولاتعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الاسراف في التبسيط .

ثالثاً : لم يتعرض هذا المنهاج لتحديد نوعية العلاقات والارتباط القائمة والمتبادلة بين العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية (اتخاذ القرارات) فتحديد العناصر والمتغيرات شيء وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شيء آخر .

رابعاً : هناك نقد آخر موجه الى هذا المنهاج وينصرف هذا النقد الى مصادر البيانات التي يتركز عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية ، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية الى صعوبة التوصل الى استنتاجات محددة بشأنها ، ومن هنا يصبح من الصعب التوصل الى تحديد تصورات واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة أو حصر العناصر التي تؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين الى انتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً ، كما انه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرارات مثل : مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهات اتخاذ القرارات نفسه أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على احكام واضع القرار .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة الى منهاج تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، وهي التي دعت سنايدر الى اقتراح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف المذكور ومن ذلك عمل تقسيم أو تصنيف للاهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الاهداف السياسية ثم عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات ثم اجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم ؟ ، واخيراً فان تطبيق هذا النموذج بابعاده السالفة الذكر ينبغي أن يتم على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية ولكن شيئا من ذلك لم يتم حتى الان .

٤ - نظرية المباريات في التحليل الدولي : Game Theory

تعد هذه النظرية من اكثر الاساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تخيل وجود أزمات دولية ، حقيقية أو وهمية ، واسناد ادوار محددة لعدد من الاطراف وتقوم هذه الاطراف بتحليل كافة ابعاد الازمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الازمات ولكن عيب هذه النظرية هي انها لاتصلح لعمل تنبئوات بشأن سياسات الدول وانما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لاتحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل الى حد ما من قيمة هذه النظرية .

ان نظرية المباريات تقوم على افتراض ان الدول الاطراف في اي صراع يتمركز في مواجهة بعضهم بعضا تحركات عاقلة ومحسوبة ؟ وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لان المواقف الصراعية ، كما يقول تشارلز بوسون - مواقف انفعالية بطبيعتها وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل .

٥ - الاتجاه الذي يخص العوامل الاقتصادية بنصيب أوفر من الاهتمام :

ومن ذلك على سبيل المثال التأثير القوي للعامل الاقتصادي على السلوك الانساني ، فالموارد الاقتصادية توجد دائماً على حالة من الندوة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللانهائية أو غير المحددة ، ومن هنا تشكل الفجوة الكامنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والمتطلبات الاجتماعية قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التي تختلف اتجاهها في البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لاخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، في حين ان مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية بدلا من اتجاهها الى اخضاع الاخرين والسيطرة على مواردهم، وفي حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى نجد أن الدول الغنية نسبيا في المجتمع الدولي تتوافر لها القدرة على التأثير في الاخرين بشكل لا يمكن أن تكون متاحا في ظل ضآلة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها ، وعلى ذلك يقول تشارلز بوسون أن هناك صلة وثيقة تتضح بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لانستطيع مثلا أن نستوعب كل الاسباب الدافعة في اتجاه الصراع والحرب ما لم نتفهم للخلفية الاقتصادية لهذا الصراعات وفي هذا مايشير أيضاً إلى النظرية الماركسية التي تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونا اقتصاديا طبقيا وهي لاترى هذه الصراعات ولاتفسرها الا في اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمه اعتبار اخر يلمح اليه تشارلز بوسون - وهو احد الدعاة البارزين لهذا المنهاج في دراسة العلاقات الدولية، وهو ان هناك من ينظرون إلى العلاقات الدولية على انها ليست سوي مجموعات من الاسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والدوافع التي

تنادي الي قيامها وفلسفتها وأسلوب عملها .... الخ ، الا أن هذه الاسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضا ، ويقول دعاة هذا المنهج أيضاً اننا اذا كنا مانزال بعدين تماما عن نظام السوق العالمية الواحدة فان التعامل الاقتصادي الدولي سيظل محكوما لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الاسواق المحلية والاقليمية الضيقة وبالتالي فانه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مادامت لاتوجد أجهزة للتخطيط الاقتصادي المركزي على مستوى العالم بأسره .

٦ - اتجاهات اخرى معاصرة في دراسة العلاقات الدولية

تشعب الاتجاه الذي يركز في التحليل على المضمون السياسي للعلاقات الدولية إلى عدة اتجاهات أخرى ، فهناك الاتجاه الذي يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ويأتي في مقدمة الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كونيس رايت أستاذ العلاقات الدولية الامريكي المعروف ، ولكن تشارلز بوسون يرفض هذا الاتجاه الذي يعمل علي حصر نظرية العلاقات الدولية في نطاق هذا المفهوم الضيق ، لان الصراع لا يمثل في راي بوسون الا جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وانما توجد الى جانب علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق ، وعلى ذلك فان نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد ان تكون أبعد وأشمل في افقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

وهناك أيضاً الاتجاه السوسيولوجي في علاقاته بالتوترات والصراعات الدولية وهو يركز علي الافكار والتصورات النمطية التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا أو التي تؤدي الى مركبات من الكراهية وانطباعات عدائية أو فجواب من عدم الثقة التي تضاعف من التوتر الذي قد يتفاقم الي نقطة الصراع المسلح ، وهذا الاتجاه يتناقض في راي تشارلز بوسون مع الاتجاه الذي يدعو الي التوسع في تطبيق نظرية المباريات في تحليل المواقف الصراعية.

كذلك فان الاتجاه السوسيولوجي يعني بحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولي ، وهو يحلل هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ودور هذه الهجرات في تسهيل او تعقيد عمليات الاتصال الدولي عبر الحواجز الثقافية والاثنولوجية المختلفة والمشكلات التي يخلقها وجود الاقليات العضوية او الثقافية ... الخ .

هناك ايضاً النظريات الاستراتيجية التي تبحث في اساليب ادارة الصراعات والازمات الدولية ودور المخالفات الدولية في صيانة توازن القوي ، والاعتبارات التي تحيط بعملية المساومة التي يجري بين اطراف الصراع سواء في ظروف التهديدات باستخدام القوة أو في ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكلوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية ... الخ وتقييم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغيرات في معادلات التسليح الاستراتيجي بين القوى الكبرى والبحث في استراتيجيات السلاح أو الوقاية على التسلح المختلفة واثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغير ذلك من الامور ، والخلاصة أن هذا الاتجاه يحاول ان يتوصل إلى نظرية عامةللصراع تكون المدخل الي نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وهناك ايضا الاتجاه الذي يركز على نظرية الاتصالات الدولية وذلك بافتراض ان أي موقف دولي ما هو في حقيقته الاخيرة ، الا اتصالات تجري بين اطرافة ، ومن هنا يصبح من الضروري تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث ، الحقائق المتبادلة في الموقف والتي تشكل مضمون عملية الاتصال والاجراءات التي تسكلها والمستويات التي تشارك فيها ، والكيفية التي تفسر بها حقائق الموقف وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة .

واخيرا هناك الاتجاه الذي يركز على اسلوب تقمص الادوار ومما أدى الى التوسع في تطبيقه الاستخدام المتزايد للعقول الاليكترونية الحاسبة التي يمكن تغذيتها

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من اطراف الازمة او الصراع والحصول من ذلك علي تصور محدد بشأن مايحتمل ان يكون عليه سلوكه أو رد فعله ويقول دعاة هذا الاتجاه أن النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن دراسة العلاقات السياسية الدولية هي دراسة صعبة ومعقدة ، فمن ناحية نجد أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التي تحدث فيه من الصعوبة بمكان ، ومن ناحية ثانية فان المشكلة الرئيسية التي تواجة التحليل النظري في مجال العلاقات السياسية الدولية هي الغموض في طبيعة المادة التي يتناولها التحليل ، فمواقف السياسة الدولية لاتتكرر ، بمعني أنه لايمكن الوصول الي تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التي وان بدت متشابهه ولكن المؤثرات والقوى والملابسات التي تحيط بها قد تكون جد مختلفة ، ومن ثم فانه يتعين علي المحلل السياسي أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلافات بين المواقف الدولية التي تقوم بتحليلها حتى يمكنه أن يتفهم السياسات الخارجية التي تنتج عن كل منها .

ومن ناحية ثالثة فانه بالاضافة الى وجوب ادراك دراسي للعلاقات الدولية نظراً للتعقيد الشديد في اوضاع المجتمع الدولي وعلاقته ، لأن الافتراضات والتوقعات والحلول التي بشأن هذه المشكلات المعقدة لايمكن ان تكون حتمية أو مؤكدة وإنما هي على أحسن الاحوال لايمكن أن تكون سوى تخمينات يصل اليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التي تؤثر في موقف معين ، وعلى ذلك فان هذه التوقعات يجب أن ينظر اليها نظرة احتمالية وليس بنظرة يقينية .

ومن ناحية رابعة فالملاحظ من عرضنا السابق أن جهودا أكاديمية مكثفة لازالت تبذل في السنوات الاخيرة وفي الوقت الحالي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية غير أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها الموجودة بعد - بفعل العديد من المصاعب والعراقيل التي مازالت تعترض طريقها ويرجع ذلك في الاساس الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل المرفوعة اليها أو المسببة لها أو تثبيتها أو تحييدها أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية ومن ثم فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الآن ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التي تكون في مجموعها عدة نظريات محددة لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها في نطاق نظرية عامة شاملة يمكنها ان تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولي والمصادر التي ينتج عنها أو توفر لنا المقاييس التي يمكننا عن طريقها التنبؤ باتجاهات هذا السلوك باكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

على أن ذاتية علم العلاقات الدولية على هذا النحو لاتعني انقطاع الصلة بينه وبين ماعداه من المعارف التي تتناول المجال الدولي ، ذلك بأن عالم العلاقات الدولية - اذ يستهدف بمنهجه العلمي الموضوعي تفسير الظواهر السياسية الدولية يحتاج الى رصيد ضخم من معطيات الواقع الدولي لكي تعينه على الملاحظة والمقارنة باعتبارها اداة التفسير العلمي ، من ان يسعى ، وراء هذه المعطيات في حصيلة علم التاريخ وفي القانون الدولي وفي الاقتصاد وفي الجغرافيا بل ان من المرغوب فيه أن يفيد عالم العلاقات الدولية مما حققه علماء العلوم الموضوعية التفسيرية السابقة عليه كأن يفيد من كل تقدم طرأ على الاجراءات المنهجية في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد وفي علم السياسة ، بل وحتى في علوم الطبيعة ، وذلك طالما أن عالم العلاقات الدولية يستطيع أن يطوع تلك الاجراءات المنهجية لدراسة ظواهر القوى في المجال الدولي .

كذلك ينبغي أن لا يغيب عن الاذهان أن علم العلاقات الدولية ينتمي الى مجموعة ، علوم السياسة ، أي أن مجموعة العلوم التي تعنى بالظواهر السياسية ذلك بانه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية ، التي تمثل في السلطة السياسية أن كل علم من علوم السياسة يختصر بظاهرة السلطة السياسية في ذاتها وفي علاقتها بالقوى السياسية الاخرى في الداخل ، بينما يختص علم العلاقات الدولية هو من علم السياسة بمثابة الفرع ، فلقد رأينا كيف أن علم العلاقات الدولية قد نقل من علم السياسة مفهوم الاساس الذي هو مفهوم القوة كذلك فان منهج علم العلاقات الدولية هو نفس منهج علم السياسة وان مستويات البحث العلمي في العلمين واحد اللهم الا ما اقتضته طبيعة العلاقات الدولية من طرائف معينه للبحث ليست البيئة الوطنية بحاجة اليها .

ومن هنا فان دراسة علم العلاقات الدولية تعتبر دراسة علم السياسة ، ذلك بأن الفهم الشامل للظواهر السياسية الدولية – وهو موضوع علم العلاقات الدولية – يقتضي فهما سابقا للظواهر السياسية وهو موضوع علم السياسة .

العلاقة بين العلاقات الدولية والجيوبوليتيك Geo - Politique

وضع هذه الافكار الالماني Retzel في نهاية القرن التاسع عشر حينما نبه إلى الآثار الحتمية للاوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ومن ثم الى علم يرتكز إليه علم السياسة ، وبالتالي – علم العلاقات الدولية تبعا لذلك – اساسا جغرافيا فكان علم Geo - Politique أى علم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة .

انه العلم الذي يوضح كيف أن للعوامل الجغرافية كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وغيرها دور حتمي في تشكيل سياسة الدول ، ومن ثم فان أي سياسة لابد

أن ترتكز الى هذا العلم الذي يكون أساس سليم .

وقبل أن ننهي دراسة مناهج العلاقات السياسية الدولية ومحاولة تنظيرها ينبغي الاشارة الى منهج الدراسات الاقليمية Area Studies والتي انتشرت في علم الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعنى هذا المنهج دراسة منطقة معينة من مناطق العالم ، تبدو متمله في وحدة سياسية اجتماعية مثل منطقة الشرق الاوسط وذلك بهدف توضيح اركانها ودورها في العلاقات الدولية ، وطريقة الدراسات الاقليمية هذه هي وصف للدراسات التي تجرى بصدد اقليم معين والتي يقوم بها فريق من الباحثين من ذوو التخصصات المختلفة ، ولكي يعالج كل منهم مادة البحث من الجانب الذي يعنى تخصصه ، وبمنهج هذا التخصص فيشترك في البحث جغرافيون بمنهجهم ، وتاريخيون بمنهجهم ، وعلماء سياسة بمنهجهم ، وعلماء علاقات دولية بمنهجهم ، وعلماء اجتماع بمنهجهم وهكذا وبالتالي لايتأثر باحث واحد أو عدد من الباحثين الذين ينتمون الى تخصص واحد يستخدمون فيه منهجا واحدا هو منهج تخصصهم .

كذلك لقد اغفلت هذه المناهج وهي في غمرة تحمها لصياغة نظرية متكاملة للعلاقات الدولية على اساس التحليل الكمي وامكانية التنبؤ - حقيقة ثابته الا وهي أن العلاقات الدولية تتعرض لكثير من التغيرات الانسانية مما يجعل عملية اخضاعها للتحليل الكمي أمرا صعبا وبالتالي يجعل ايجاد نظرية شاملة للعلاقات الدولية مهمة شاقة على الباحثين .